الموضوع: تمويل الاستثمار في الأسهم المرفقات: ٠٢

قرار الهيئة الشرعية رقم (٥٧)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في جلستها الرابعة والثلاثين بعد المائتين المنعقدة يوم الأربعاء ١٤٢٦/٠٨/١٧هـ الموافق ٢١ /٠٩/٢٠٠٥م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك قد اطلعت على الصيغة النهائية لمنتج **تمويل الاستثمار في الأسهم** المرفوع من إدارة تطوير المنتجات؛ حيث يشتري العميل المستثمر في الأسهم من البنك أسهماً بالأجل يضيفها إلى أسهمه الموجودة في محفظته الاستثمارية، على أن تكون نسبة محددة متفق عليها بين الطرفين من قيمة المحفظة مرهونة لصالح البنك، وفي حال انخفاض القيمة السوقية لإجمالي الأسهم التي في المحفظة عن تلك النسبة فإن البنك يطالب العميل بزيادة محفظته وإلا فللبنك بيع الأسهم بسعر السوق ورهن قيمتها في حساب العميل الاستثماري حتى يحل أجل دين البنك؛ فإن وفى العميل، وإلا استوفى البنك دينه من الأموال المرهونة لصالحه في حينه.

وبعد المداولة والمناقشة ودراسة المنتج والنماذج المتعلقة به، وإجراء التعديلات اللازمة عليه في الجلسات: الثامنة والتسعين بعد المائة المنعقدة يوم السبت ١٤٢٦/٠٦/١٧هـ، والتاسعة والتسعين بعد المائة المنعقدة يوم الاثنين ١٤٢٦/٠٦/١٩هـ، والثالثة بعد المائتين المنعقدة يوم الأربعاء ١٤٢٦/٠٦/٢١هـ قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وتؤكد الهيئة على ما يأتي:

١. لا يجوز للبنك أن يبيع على عميله أسهم شركات تتعامل بنشاط محرم أو تتضمن قوائمها المالية المعلنة معاملات محرمة كالاقتراض أو الاستثمار بالربا.

ص.ب P.O. Box 140
الرياض Riyadh 11411
المملكة العربية السعودية KSA
هاتف Phone (+966 1) 479 8888
فاكس Fax (+966 1) 479 8898
www.bankalbilad.com.sa

٢. يجوز للبنك أن يرهن جميع الأسهم التي باعها على عميله بالأجل أو بعضها، وأن يشترط على العميل تفويضه ببيع الأسهم المرهونة عند انخفاض القيمة السوقية لإجمالي الأسهم التي في المحفظة عن النسبة المتفق عليها دون الرجوع للقضاء ويكون ثمنها رهناً بدلاً عنها، شريطة أن يتم بيع الأسهم بسعر السوق.

٣. للبنك أن يأذن للعميل في المتاجرة بأسهمه الموجودة في المحفظة المرهونة للبنك، ويبقى ثمنها رهناً للبنك.

٤. في حال بيع البنك للأسهم المرهونة قبل حلول أجل مديونيته فإنه لا يحل له جعل قيمتها بعد البيع تسديداً مباشراً لمديونية العميل وحطاً لربح الفترة المتبقية؛ حتى لا يؤول ذلك إلى التحايل على الربا، ولكن يجوز لهما أن يتفقا على السداد المبكر في حينه في حينه.

٥. الالتزام بضوابط المرابحة الصادرة عن الهيئة الشرعية بالقرار رقم: (١٥)، والالتزام بالضوابط الشرعية للرهن التي ستصدر عن الهيئة الشرعية لاحقاً.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)

فرع	

التاريخ	

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، وبعد:

إنه في يوم / / - / / في مدينة تم التعاقد وحرر هذا العقد بين كل من:

١ - بنك البلاد ويمثله في التوقيع على هذا العقد المكرم: بصفته:

(طرفاً أولاً " بائعاً ")

٢ - المكرم/ ، الجنسية، بموجب (بطاقة الأحوال/إقامة) ذات الرقم

و التاريخ / / ومصدرها و عنوانه: (طرفا ثانياً " مشترياً ")

تمهيد:

حيث إن الطرف الثاني يرغب في شراء عدد من أسهم الشركات ـ المحددة النوع والعدد والمملوكة للطرف الأول والمقيدة في محفظته الاستثمارية كما في البند الثاني من هذا العقد ـ بالتقسيط من الطرف الأول فقد اتفق الطرفان وهما بكامل الأهلية والأوصاف المعتبرة شرعا على الآتي:

الأول: يعد التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد و مكملا له.

الثاني: باع الطرف الأول على الطرف الثاني الأسهم المحدد نوعها وثمنها في ما يأتي:

م	اسم الشركة المساهمة	عدد الأسهم
المجموع		

بثمن إجمالي قدره: ريال سعودي (فقط ريال سعودي) وقبل الطرف الثاني ذلك قبولا معتبراً،

مع العلم بأن ربح البنك الإجمالي يبلغ ريال سعودي (فقط ريال سعودي) يسدد على أقساط شهرية

موزعة على قسطاً، يتم سدادها بالخصم من حساب الطرف الثاني أو أي حساب آخر بموافقة الطرف الأول.

الثالث: التزم الطرف الثاني أن يسدد للطرف الأول الثمن الإجمالي للأسهم خلال فترة سنة من تاريخ هذا العقد على أن يتم سداد الأقساط المستحقة على النحو الآتي:

تاريخ استحقاق القسط	مقدار القسط
إجمالي	

(مجاز بقرار الهيئة الشرعية رقم ٥٧)

نموذج رقم (1.17.1) Form No. (1.17.1)

الرابع: يؤكد الطرف الأول بأنه قد تملك الأسهم محل العقد المشار إليها في البند (الثاني) وأنها قد دخلت في محفظته قبل التوقيع على هذا العقد من قبل الطرف الثاني ويلتزم الطرف الأول بإيداع تلك الأسهم بعد توقيع عقد البيع في المحفظة الاستثمارية الخاصة بالطرف الثاني ذات الرقم باسم بموجب أمر التحويل حسب نظام التداول المقر من مؤسسة النقد العربي السعودي وسيتم خصم رسوم التحويل وقدرها (٢٠) ريالاً لأسهم كل شركة وفي حال تعذر التسليم وقت التوقيع على العقد أو تأخره بسبب ظروف خارجة عن إرادة الطرف الأول فإن الطرف الأول لا يتحمل أي مسؤولية نتيجة ذلك التأخير وخاصة ما يتعلق منها بانخفاض سعر السهم ويتم خصم رسوم التحويل وقدرها (٢٠) ريالاً لأسهم كل شركة مساهمة كما هو موضح في البند (الثاني) من حساب العميل الجاري.

الخامس: التزم الطرف الثاني بأن تكون الأسهم المبيعة عليه الموضحة في البند (الثاني) مرهونه للطرف الأول وأن يقدم ضمانات أخرى على سبيل الرهن بحيث يعادل إجمالي القيمة السوقية للرهن (قيمة الأسهم المبيعة + قيمة الرهن المقدم من الطرف الثاني) ٢٠٠ ٪ من الثمن الإجمالي للأسهم المبيعة في تاريخ التوقيع على هذا العقد، وتفاصيل الرهن الذي قدمه الطرف الثاني على النحو الآتي:

نـوع الضمـان	بيـانـه	قيـمتـه
نقدا		
أسهم		
إجمالي قيمة الضمانات		
نسبة إجمالي قيمة الضمانات إلى ثمن الأسهم		

السادس: وافق الطرف الثاني على أن ما ينتج عن الضمانات محل الرهن من نماء متصل أو منفصل مثل: الزيادة في القيمة السوقية للأسهم أو توزيعات الأرباح أو الأسهم الإضافية التي قد يستلمها من الشركة المصدرة للأسهم المرهونة أو المودعة فإنه يكون مرهونا كأصله.

السابع: عند انخفاض نسبة التغطية عن المقرر في البند الخامس فيتم إبلاغ الطرف الثاني بذلك من خلال مكالمة هاتفية مسجلة أو الفاكس أو خطاب بالبريد أو رسالة جوال أو أي وسيلة اتصال أخرى لرفع نسبة التغطية كما هو مقرر. وفي حال عدم استجابة الطرف الثاني فللطرف الأول الخصم من أي حساب جار أو استثماري للطرف الثاني دون الرجوع إليه فإذا وصلت نسبة التغطية إلى ١٢٥ ٪ فأقل فيحق للطرف الأول دون الرجوع إلى الطرف الثاني أو القضاء أن يبيع العدد الكافي من الأسهم بالأسعار السائدة في السوق على أن تكون نفقات البيع على الطرف الثاني، ولا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية تترتب على ذلك ويكون ثمن بيع تلك الأسهم مرهونا في الحساب الاستثماري للطرف الثاني، وفي حال رغبة الطرف الثاني تعجيل سداد هذه المديونية فيتم الاتفاق بين الطرفين على ذلك في حينه حسب ما هو مذكور في البند (العاشر).

الثامن: يحق للطرف الثاني تداول الأسهم محل الرهن بالبيع والشراء بالشروط الآتية:
أ) أن يتم حجز قيمة ما يتم بيعه من أسهم بدلا عنه على سبيل الرهن ضمانا للمديونية المترتبة على المشتري بموجب هذا العقد ويتم تحويل الفائض عن النسبة المعتمدة لتغطية الضمانات إلى حساب العميل الجاري.
ب) أن يتم رهن الأسهم المشتراة بدلا عن الأسهم التي تم بيعها.
ج) أن يتم التداول وفق الآلية المعتمدة لدى الطرف الأول والنماذج المجازة من الهيئة الشرعية.
د) ألا تنخفض نسبة الضمانات عن النسبة المحددة في البند الخامس.
هـ) أن تكون تلك الأسهم مما تنطبق عليه الضوابط الشرعية الصادرة من الهيئة الشرعية بشأن التعامل بأسهم الشركات المساهمة، وأن لا تكون الأسهم متضمنة أسهم بنك البلاد وعليه فيحق للطرف الأول تحديد أسهم الشركات المساهمة التي يحق للطرف الثاني تداولها بناء على تلك الضوابط.
و) أن تكون تلك الأسهم مما تنطبق عليه المعايير الائتمانية ونسب تنويع المحفظة الاستثمارية التي يحددها الطرف الأول، والتي قد تختلف المعايير أو النسب من حين لآخر، وعليه فيحق للطرف الأول منع الطرف الثاني من شراء أي سهم لا تنطبق عليه تلك المعايير الائتمانية.

التاسع: لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية بشأن أي خسائر تترتب على الطرف الثاني بسبب عمليات التداول المذكورة في البند التاسع.

العاشر: في حال رغبة الطرف الثاني تعجيل سداد ما عليه من المديونية للطرف الأول فيتم الاتفاق بين الطرفين على ذلك في حينه، دون التزام من الطرف الأول بقبول ذلك أو بوضع مقدار معين أو نسبة من الدين المتعجل به.

الحادي عشر: أقر الطرف الثاني بأنه في حال عدم وفائه بمديونيته المستحقه عليه للطرف الأول خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء العقد، فإنه قد فوض الطرف الأول باستيفاء حقوقه المالية دون الرجوع إلى الطرف الثاني وتسديد المديونية المستحقة له من أي حساب للطرف الثاني لدى الطرف الأول أيا كان نوع تلك الحسابات، وأيا كان اسمها، وأيا كان جنس العملة فيها مع التقيد بأحكام الصرف حينئذ، كما فوضه ببيع ما يتم به وفاء المديونية القائمة من أسهم الطرف الثاني أو أصوله الموجودة لدى الطرف الأول بالأسعار السائدة في السوق.

الثاني عشر: ترسل جميع المكاتبات للطرف الثاني على العنوان المبين بصدر هذا العقد، وفي حال حدوث أي تغيير في العنوان يجب على الطرف الثاني إبلاغ الطرف الأول كتابة بذلك.

الثالث عشر: إذا تبين أن الطرف الثاني قدم معلومات أو بيانات غير صحيحة أو مزورة فللطرف الأول الحق في فسخ العقد والرجوع على الطرفين الثاني أو الثالث أو كليهما معاً بكل ما ترتب على ذلك من أضرار.

الرابع عشر: لا يعد عدم قيام الطرف الأول في أي وقت بممارسة أي من الحقوق المقررة له بموجب هذا العقد تنازلاً من جانبه عن ممارسة ذلك الحق أو أي حق آخر في أي وقت بعد ذلك.

الخامس عشر: يوافق الطرف الثاني تزويد الطرف الأول بأي معلومات أو بيانات يطلبها الطرف الأول لتأسيس حساب الطرف الثاني لديه ، أو لمراجعته أو لإدارته كما يفوضه بالحصول على ما يحتاجه من المعلومات التي تخصه أو تخص حسابه المذكور أو أي حساب آخر لديه من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية ، وللطرف الأول أن يفصح عن المعلومات الخاصة بالطرف الثاني أو بحسابه المذكور أو أي حساب آخر لديه للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية أو لأي جهة أخرى توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي.

السادس عشر: في حال رغبة الطرف الأول إجراء أي تعديل في أحكام أو شروط هذا العقد خلال مدة سريانه فيلتزم بإشعار الطرف الثاني والثالث لأخذ موافقتهما على ذلك.

السابع عشر: يكون العنوان النظامي لكل طرف من أطراف العقد هو العنوان المبين والمنصوص عليه في هذا العقد، و يتم إرسال جميع المكاتبات والإنذارات المتعلقة بهذا العقد إلى كل طرف على عنوانه النظامي، ولا يعتد بأي تغيير للعنوان النظامي إلا بموجب إخطار كتابي يرسله أي من الأطراف إلى الطرف الآخر بالبريد المسجل متضمناً العنوان البديل .

الثامن عشر: يخضع هذا العقد لأحكام الشريعة الإسلامية وللأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وكل خلاف ينشأ حول هذا العقد أو تنفيذه ولم يمكن حله بالطرق الودية يكون الفصل فيه من قبل المحاكم الشرعية.

التاسع عشر: حرر هذا العقد ووقع من قبل أطرافه بنسخ متطابقة وتسلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها . والله الموفق.

تحذير/يدرك المستثمر تمام الإدراك المخاطر الكبيرة للاستثمار في سوق الأسهم، والتمويل للمتاجرة فيها، ورهن محفظتها.

الطـرف الأول (البـائـع)	المفـوض بالتـوقيـع	الطـرف الثـانـي (المشـتـري)
الاسـم:	الاسـم:	الاسـم: .....
التوقيـع:	التوقيـع:	التوقيـع: .....

الشـهـود	
الاسـم:	الاسـم: .....
الهـويـة:	الهـويـة: .....
العنوان:	العنوان: .....
التوقيـع:	التوقيـع: .....

فـرع	

التاريخ	

من بنك البلاد

إلى (العميل)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

نفيدكم بانخفاض نسبة ضماناتكم المرهونة إلى ٪ حسب القيمة السوقية الحالية وعليه نرجو رفع نسبة الضمانات إلى النسبة المتفق عليها في العقد في حساب محفظتكم الاستثماري أو حسابكم الاستثماري النقدي خلال ٢٤ ساعة من تاريخ إصدار هذا الإشعار.

تفـاصيـل التمـويـل		
رصيـد إجمـالـي المديـونيـة	القيمـة السـوقيـة الحـاليـة	نسبـة التـغـطيـة

ملاحظة/هذا الإشعار يصدر آلياً من نظام البنك ولايحتاج إلى توقيع.

(مجاز بقرار الهيئة الشرعية رقم: ٥٧)

Form No. (1.17.3) نموذج رقم